رغم ذلك فان الجمهور يعيش حالة من الارتباك . اذ لا يستطيع الفرد تخطيط اية عملية شراء بسبب سرعة تعدل الاسعار ، حتى ان القيمين على مراكز التسويق الكبيرة ، وعلى محلات البيع ، يعملون على اعادة ترقيم الاسعار باستمرار . ويفضل معظم الاسرائيليين تركيز مشترياتهم في مطلع كل شهر، اذ يوفرون بذلك على انفسهم الغلاء الذي سيتنامى حتى نهايته :

ان الاقبال على الشراء نشيط جدا ، لان الاحتفاظ بالعملة لا فائدة منه ، ما دامت الليرة تخسر جزءا من قيمتها باستمرار . وهنا يكمن ضرر اساسي ، يتمثل في انعدام الثقة بالعملة الاسرائيلية ، وقد بدأ ذلك ينعكس على المشاريع الكبيرة والمتوسطة وعمليات بيع وشراء العقارات ، حيث يجري تداول الدولار بشكل واسع .

التضخم والفوارق الاجتماعية

إضافة الى هذه الاضرار ، هنالك الضرر الاجتماعي الذي توضحه احصاءات تطور الاجور والمداخيل في اسرائيل ، خلال الفترة السابقة . فالتضخم يؤدي في الأساس الى تعميق اللامساواة في المجتمع الاسرائيلي لمصلحة اصحاب رؤوس الاموال من تجار ومستثمرين واصحاب مهن حرة . فهذا ما تثبته مثلا معطيات المكتب المركزي للاحصاء ، المتعلقة بتطور الاجر الاسمي والحقيقي لسنة ١٩٧٨ ، حيث تشير الى ان ارتفاع الاجر الحقيقي في تلك السنة لم يبلغ ٤٪ ــ كما جاء في التوقعات اثناء عرض الميزانية الجديدة في آذار (مارس) ١٩٧٩ ــ بل وصل الى نسبة ١,٦٪ فقط ، وان هذا الارتفاع لم يحدث لدى جميع فئات العاملين . اضافة الى ذلك يتضح من المعطيات نفسها ان ارتفاع الاستهلاك الفردي لم يقل عن ٥,٧٪ (وقد بلغ ٨٪ بحسب بعض الاحصاءات الأخرى) ، مما يثبت ان الاستهلاك الفردي لم يتوزع بشكل متساو بين الاجراء وذوي المهن الحرة واصحاب رؤوس الاموال . فارتفاع الاجر الحقيقي لدى الاجراء الذين يشكلون ٨٠٪ من طاقة العمل المدنية في اسرائيل ، قد مكنهم من رفع استهلاكهم بنسبة ١,٦٪ فقط للفرد ، زيادة عن نسبته في ١٩٧٧ . اما ارتفاع الاستهلاك بنسبة ٥,٧٪ فيعود الى زيادة الاستهلاك الكبيرة لدى الاغنياء واصحاب المهن الحرة الذين يشكلون ٢٠٪ من طاقة العمل المدنية ، حيث تمكنوا من زيادة استهلاكهم خلال السنة الماضية بنسبة ٢٢٪ للفرد[٤٠] . وهكذا يبرز التغيير الكبير في مستوى المعيشة لمصلحة هؤلاء ، خصوصا ان وضعهم كان الافضل حتى في الماضي .

ان التضخم بطبيعته يعيد توزيع المداخيل لمصلحة هذه الطبقات الغنية بسبب الارباح الطائلة التي تحققها ، ويبدو ان الحكومة ، او بمعنى أصح ، زعماء حزب الأحرار الذين يشرفون الآن على الملف الاقتصادي في اسرائيل ، يتفاضون عمدا عن هذا الوضع ، بدافع قناعتهم بتفضيل ناخبيهم المقلين الذين كانوا دائما من الطبقات الميسورة من تجار ومنتجين وأسماليين ، وقد منحتهم السياسة الليبرالية امتيازات كثيرة جدا . فمعطيات سنة ١٩٧٨ بشأن توزيع الدخل القومي ... تبرز بوضوح ان التغيير كان لمصلحتهم بالمقارنة مع الاجراء »[٤١] . ويبدو ان سياسة الحكومة الراهنة المتمثلة في مختلف اجراءاتها للحد من مشكلة التضخم ، والتي تعتمد اساسا على الاقتطاع من الميزانيات الخاصة بالخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والاسكان وغيرها ، ثم بدء الالغاء التدريجي لدعم المواد الاستهلاكية الاساسية ــ كما ذكرنا سابقا ــ والتي تمس في الاساس مستوى معيشة العمال ، هذه السياسة ما هي الا تعبير عن اهتمام المسؤولين الاقتصاديين في اسرائيل بعدم المس بمصالح الطبقات الميسورة ، مما يوفر باستمرار اعضاء جدد داخل الحكومة ، وعلى رأسهم بيغن . لقد تسلم بيغن السلطة بفضل تأييد سكان الاحياء الفقيرة في اسرائيل الذين وعدهم بتحسين ظروف معيشتهم ، لذلك نراه يرفض رفضا قاطعا ــ كما رأينا سابقا ــ مسألة الغاء الدعم الحكومي للمواد الغذائية الاساسية ، لان ارتفاع اسعار هذه المواد سيؤثر سلبا على هؤلاء ، بينما لن يؤثر في مستوى معيشة الاغنياء ، المرتكز على الكماليات المستوردة بصورة اساسية . وقد وافق بيغن على مسألة الالغاء التدريجي للدعم الحكومي ، شرط ان يتم التعويض الكامل على المحتاجين ــ ، المعيلين المستحقين ، كما يسميهم هو ــ وفق خطة مدروسة .

الا ان تعويض الغلاء ، وان يكن كاملا ، لا يمكن ان يحسن في وضع هذه العائلات المحتاجة من اليهود الشرقيين ، خصوصا ان الهوة الاجتماعية لا تقوم بينها وبين طبقة الاغنياء فحسب ، اذ ان هناك هوة ايضا بينها وبين العائلات المتوسطة ذات الاصل الغربي . وهذا ما تشير اليه دراسة اعدها مكتب الاحصاء المركزي في هذا الخصوص ، حيث يتضح ان مداخيل عائلات الاجراء ذوي الاصل الاوروبي او الاميركي تزيد بنسبة ٢٥٪ عن